NPT/CONF.2010/PC.I/WP.21

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

3 May 2007
Arabic
Original: English

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

تحقيق إزالة الأسلحة النووية واستدامة إزالتها

ورقة مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية

١ - كان نزع الأسلحة النووية أحد المواضيع المهمة في النقاش الذي دار أثناء المفاوضات التي أفضت للتوصل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كما ظل يشكل موضوعا أساسيا في الحوارات التي شهدتها بعد ذلك دورات استعراض المعاهدة. وتدعو المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة إلى ما يلي:

> ”مواصلة إجراء المفاوضات اللازمة، بحسن نية، عن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب وبنزع السلاح النووي، وعن معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة وفعالة“.

٢ - وفيما يتعلق بالولايات المتحدة فقد كان مهما منذ عهد طويل ولا يزال مهما أن يحقق المجتمع الدولي الأهداف المحددة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بما في ذلك الإزالة النهائية للأسلحة النووية على النحو الوارد مناقشته في ديباجة المعاهدة وفي المادة السادسة منها.

٣ - ومع ذلك فعندما تناقش الدول الأطراف في المعاهدة مسائل نزع السلاح خلال الدورة الحالية لاستعراضها، يتجلى عدد من التعقيدات التي ينبغي أخذها في الحسبان ولن يأمل المجتمع الدولي بالنجاح في تحقيق هذه الأهداف إلا بفهمه هذه التعقيدات.

07-33000 (A)

٤ - وتشجع الولايات المتحدة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على مناقشة السبل الكفيلة بتهيئة بيئة دولية تتاح فيها إمكانية التوصل للأهداف التي تتوخاها ديباجة المعاهدة والمادة السادسة منها. كما تتطلع الولايات المتحدة إلى مناقشة هذه المسائل في إطار مناقشة أوسع تتصدى للشواغل التي تساور جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن نزع السلاح.

تخفيف التوتر وزيادة توطيد الثقة

٥ - تشير ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أن الدول الأطراف في المعاهدة ترغب فيما يلي:

> ''زيادة تخفيف التوتر الدولي وزيادة توطيد الثقة بين الدول، تسهيلاً لوقف صنع الأسلحة النووية، ولتصفية جميع مخزوناتها الموجودة، ولإزالة الأسلحة النووية ووسائل إيصالها من اعتدتها القومية تنفيذاً لمعاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة فعالة''.

٦ - إن هذا يعبر عن مدى إدراك واضعي المعاهدة بأن تخفيف التوتر الدولي وزيادة توطيد الثقة بين الدول سيكون ضروريا لتحقيق تلك الأهداف. ولهذا السبب تتوجه المادة السادسة، على سبيل المثال، إلى جميع الدول، لا إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية وحدها. بل يقع على عاتق جميع الأطراف العمل على ضمان إجراء التغييرات اللازمة في البيئة الأمنية على المستويين الإقليمي والعالمي. أما الولايات المتحدة فلسوف تواصل في الوقت نفسه التماس الفرص للمضي قدما في الاتجاه الذي تشير إليه الديباجة والمادة السادسة بطريقة تتسق مع أمنها ومع أمن حلفائها. ولكن على الراغبين في رؤية الإنجاز النهائي لجميع أهداف المعاهدة أن يفهموا أن إحراز مثل هذا التقدم هو مسؤولية الجميع.

الردع ونزع السلاح

٧ - من الناحية التاريخية كان امتلاك الولايات المتحدة لترسانة نووية، وهو ما لا تحظره معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تسلم أن المادة التاسعة - ٣ منها بوجود ''دولة ما (دول ما) حائزة للأسلحة النووية''، يشكل عاملا هاما في القرارات التي اتخذها عدد من البلدان بالتخلي عن امتلاك برامجها الخاصة للأسلحة النووية، وفي إقناع أطراف أخرى بالتخلي عن برامج كانت قيد التنفيذ في مجال الأسلحة النووية. (وعلى نحو ما يتضح من إمعان النظر في تاريخ التفاوض على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الخاص ''بترتيبات الدفاع'' من قبيل حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو، وفضلا عن ذلك فبعض الدول غير

الحائزة على الأسلحة النووية كانت قادرة على التخلي عن الأسلحة النووية لثقتها بأنها كانت تحت مظلة الردع النووي الأمريكي). وإضافة إلى ذلك سيظل الردع النووي الأمريكي يشكل مساهمة مهمة في عدم انتشار الأسلحة النووية ريثما تطرأ تغييرات على بنية الأمن الإقليمية والعالمية التي تدعو إليها ديباجة معاهدة عدم الانتشار.

٨ - وسيظل الردع الأمريكي إلى حد كبير يخدم مصالح نزع السلاح لأنه يفيد في منع سباقات التسلح على المستوى الإقليمي. واليوم على سبيل المثال تعمل الولايات المتحدة جاهدة بمشاركة بلدان أخرى في المحادثات السداسية على إقناع كوريا الشمالية بإنهاء برنامجها في مجال الأسلحة النووية. (وتتيح آخر جولة من المحادثات بعض أسباب التفاؤل). وفي الوقت نفسه، ونظرا إلى التفجير النووي الذي قامت به كوريا الشمالية في الآونة الأخيرة أوضحت دول أطراف في آسيا أهمية قدرات الردع النووي الأمريكي في المساعدة على إبقاء الوضع هناك تحت السيطرة. وفي مواجهة الاستفزاز النووي لكوريا الشمالية اعتمد حلفاء الولايات المتحدة في آسيا بصورة متزايدة على التأكيدات التي صدرت مؤخرا عن وزيرة الخارجية رايس ومفادها أن الولايات المتحدة ستفي بالتزاماتها الأمنية. وقد ساعدت هذه الالتزامات أيضا على إقناع عدد من تلك البلدان بمواصلة سياساتها في التخلي عن تطوير أسلحة نووية لأغراض الدفاع.

٩ - وقد يكون البديل للردع الأمريكي الموسع بديلا كئيبا بمعنى تصاعد سباقات التسلح النووي على المستوى الإقليمي بما من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، ويقوض أهداف المادة السادسة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك فإن المصالح المتصلة بعدم الانتشار ونزع السلاح على السواء ما برحت اليوم تتحقق من خلال مواصلة الحفاظ على الردع الأمريكي.

١٠ - ومن جانبها تلتزم الولايات المتحدة بخفض اعتمادها على الأسلحة النووية. وما زالت الولايات المتحدة تمضي قدما نحو هذا الهدف منذ إصدار استعراض الوضع النووي في عام ٢٠٠١ الذي وجه الحركة بعيدا عن ''المثلث النووي التقليدي في حقبة الحرب الباردة'' لنظم توجيه الضربات النووية باتجاه ''المثلث الاستراتيجي الجديد''.

١١ - لكن الولايات المتحدة لم تعد تعتمد اليوم حصرا على الأسلحة النووية للردع الاستراتيجي بل إنها تعتمد بدلا من ذلك على نظم الضربات الهجومية النووية وغير النووية على السواء، وعلى الدفاعات الإيجابية والسلبية (بما في ذلك وسائل الدفاع بالقذائف التسيارية) وعلى إعادة تنشيط وتشكيل بنية صناعية أساسية للدفاع مما يوفر القدرة على التصدي الفوري للتهديدات الناشئة وردع العدوان وقهر المعتدين إذا ما أخفقت قوة الردع.

١٢ - ولم يقل التزام الولايات المتحدة بالردع عن ذي قبل، بما في ذلك الردع الموسع، نظرا لما يقدمه هذا الردع من إسهامات إلى السلم والأمن الدوليين. لكن بالتحول إلى المثلث الجديد تعمل الولايات المتحدة على تقليل اعتمادها على الأسلحة النووية وهي تحث سائر الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أن تفعل الشيء نفسه.

١٣ - وإلى أن تحقق بلدان العالم في نهاية الأمر الأهداف المتوخاة في ديباجة المعاهدة وفي المادة السادسة منها، يمكن أن يفيد الردع الأمريكي الموسع بالفعل في منع الانتشار وفي الحيلولة دون ظهور سباقات جديدة في مجال التسلح النووي. وفي هذا الخصوص، يفيد الردع الأمريكي الموسع، في ظل الظروف الراهنة، في إرساء الأسس اللازمة لإحراز المزيد من التقدم نحو نزع السلاح. وفي نهاية المطاف، وعلى النحو الذي توضحه الديباجة، ينبغي أن يتمثل هدف جميع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تخفيف التوتر وزيادة توطيد الثقة بحيث يقل أكثر فأكثر اعتمادنا على الأسلحة النووية مما يفضي أخيرا إلى تهيئة ظروف جديدة لا يلزم فيها لأي دولة أن تعتمد على الأسلحة النووية على الإطلاق.

جعل "حالة الإزالة الكاملة" قابلة للتحقق والاستدامة

١٤ - ما هي إذن صورة البيئة الأمنية العالمية التي يكون فيها من الممكن والواقعي إلى حد كبير بلوغ وصون الهدف المتمثل في جعل العالم خاليا من الأسلحة النووية؟

- أولا وعلى النحو المشار إليه أعلاه، توضح ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن دول العالم يجب أن تحرز المزيد من التقدم في تخفيف التوتر الدولي وزيادة توطيد الثقة للمساعدة على تهيئة الظروف من أجل عالم تشكل فيه إزالة الأسلحة النووية، وليس مواصلة امتلاكها، نهج الحكمة والحصافة. ومن شأن هذا التقدم أن يتيح لجميع الدول أن تتجاوز الديناميات العسكرية التنافسية والشواغل التي شجعت الاعتماد على الأسلحة النووية حتى اليوم.

- ثانيا، لا بد من توفر الثقة في أن جميع الدول سوف تتقيد بإخلاص بالتزامات عدم الانتشار النووي ومنها الالتزامات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبدون ضمانات تفيد بأن البلدان التي تفتقر في الوقت الراهن إلى الأسلحة النووية لن تقوم بتطويرها، سيكون من الصعب التصور بأن جميع حائزي الأسلحة النووية سوف يتخلصون من مخزوناتها. وعليه، يشكل الامتثال بعدم الانتشار خطوة حاسمة نحو تحقيق أهداف المادة السادسة والديباجة.

- ثالثا، لا بد من توافر الثقة بأن البلدان والأفراد الذين يشاركون في تنفيذ أو تعزيز برامج أسلحة الدمار الشامل غير المشروعة مستبعدون بصورة تامة ونهائية عن أنشطة الانتشار. ومن الخطوات المهمة نحو توفير هذه الثقة ما يتمثل في ضوابط أكثر حزما لإنهاء نشر تكنولوجيا التخصيب وإعادة المعالجة وتأكيدات تفيد بأنه لن تسمح أي دولة باستخدام أراضيها كملاذ آمن للاتجار بأسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من مواد.

- رابعا، يجب وقف التماس أسلحة الدمار الشامل الأخرى ونظم إيصالها وإنهاء البرامج القائمة من هذا النوع. ولكن سعي بلدان مثل إيران وكوريا الشمالية للحصول على الأسلحة البيولوجية والكيميائية يتنافى بوضوح مع إنشاء بيئة أمن من النوع الذي تتاح فيه إمكانية الإزالة الكلية للأسلحة النووية والحفاظ على هذه البيئة.

- خامسا، ستدعو الحاجة إلى توافر سبل يمكن من خلالها الوفاء بأي من مقتضيات الردع قد تظل قائمة بعد نزع السلاح النووي بطريقة غير نووية (ولغير ''أسلحة الدمار الشامل'') وذلك إذا كان من المتوخى التوصل إلى هذا النزع للسلاح قبل التوصل إلى معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل.

- سادسا، ستدعو الحاجة إلى ضمانات تكفل عدم تطوير أو إعادة تكوين قدرات للأسلحة النووية (أي ''الإخلال'' بنظام لنزع السلاح) أو لأسلحة الدمار الشامل إضافة إلى وسائل لتنفيذ هذه الضمانات. ونظرا إلى أن المواد الانشطارية والتكنولوجيا النووية ستبقى في العالم، ولأن المعرفة بالفيزياء الأساسية للأسلحة النووية لا يمكن القضاء عليها، فسيكون من الضروري ضمان الكشف الفوري عن أي محاولة لتطوير الأسلحة النووية أو إعادة تكوينها أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل والرد عليها بقوة غير نووية حازمة. ويلزم أيضا أن يكون واضحا أن المنتهك لن يكون بمقدوره تحقيق الفوائد الاستراتيجية المرجوة التي ينشدها من جراء عملية الانتهاك، وقد ينطوي ذلك على عناصر شتى (مثل احتمال أن يتيسر للآخرين عملية إعادة تكوين تعويضية أو النشر الواسع النطاق للقذائف التسيارية وغيرها من وسائل الدفاع التي تفيد في منع أو تأخير قدرة المنتهك على استخدام سلاح نووي). وعليه فإن مبدأ ''اللارجعة'' في نزع السلاح النووي لا يجوز فهمه أو التعامل معه على أنه مسألة تقنية فقط لأن ذلك سيكون من المتعذر تحقيقه. وبدلا من ذلك ينبغي أن يُنظر إلى ''مبدأ اللارجعة'' كشرط لتحديد الديناميات الاستراتيجية التي ستضمن الحفاظ مع الوقت على توازن بين التكاليف والعوائد بطريقة يفهم فيها المنتهكون المحتملون أن احتمال تطوير الأسلحة النووية أو إعادة تكوينها لن يحقق ربحاً بل سيجعلهم أقل (لا أكثر) أمنا.

١٥ - وإن هذه القائمة تخمينية وغير مكتملة. ولا شك، في صعوبة التنبؤ على الأقل بالتفصيل بالظروف التي يجد قادة المستقبل في ظلها إمكانية إزالة الأسلحة النووية بقدر ما كان من الصعب على صانعي السياسات في ذروة الحرب الباردة التنبؤ بالضبط بالطريقة التي يمكن بها وقف سباق التسلح النووي بين الدول العظمى.

١٦ - ومع ذلك فما زال نموذج الإنهاء المفاجئ لسباق التسلح، الناجم عن تحول طرأ في الشؤون العالمية وأدى إلى تقليص بالغ في المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق يؤكد حكمة واضعي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عندما سلطوا الضوء على ضرورة تركيز آمالنا المشتركة في نزع السلاح على تغيير الظروف العالمية التي نشأت في غمارها تلك المنافسة النووية. وينبغي للدول الأطراف أن تشارك في حوار بشأن الطريقة التي لا تكفل فقط إزالة الأسلحة النووية وإنما تضمن أيضا تهيئة بيئة يمكن في ظلها استدامة نزع السلاح إلى ما لانهاية. (في ورقة مرفقة لهذه الوثيقة تطرح الولايات المتحدة عددا من الاقتراحات الأكثر تحديدا بشأن كيفية مساعدة الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية على التحول في هذا الاتجاه).

الخاتمة

١٧ - تدعو الولايات المتحدة الدول الأطراف إلى مناقشة هذه القضايا بطريقة متوازنة، لأن هذه المسائل لم تلق بعد سوى النذر اليسير من الاهتمام الدولي. وبغير مناقشات من هذا القبيل، سيكون من الصعوبة بمكان في الواقع أن يشق المجتمع الدولي طريقه نحو تحقيق هدف تخفيف التوتر وتعزيز الثقة على النحو المتوخى في الديباجة وهو ما يقتضيه تيسير نزع السلاح.

١٨ - ومن المؤكد أن لن يكون من اليسير الوفاء بالشروط اللازمة لنزع السلاح. بيد أن الولايات المتحدة لا تؤمن بأن الوفاء بها مسألة مستحيلة. وتبين معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في واقع الأمر أن جميع الدول الأطراف ملتزمة بهذا الهدف. ولما كانت الأطراف في المعاهدة تتصدى لمسائل نزع السلاح خلال الدورة الحالية لاستعراض المعاهدة، فعليها أن تعترف بالتعقيدات والتحديات التي تصادف تحقيق التقدم باتجاه نزع السلاح النووي والعام، وأن تناقش الشروط التي يمكن بموجبها جعل هذه الأهداف قابلة للتحقيق بالفعل وتجدد التزامها بتحقيقها. وتتطلع الولايات المتحدة إلى مناقشة آرائها بشأن هذه المسائل في إطار مناقشة أوسع تتصدى لشواغل جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.